تسريح المئات خلال فترة من الزمن، فيما اعتقل الجيش ١٦ شخصاً، بعد تحقيق بدىء به قبل ستة شهور على ايدي الوحدة المركزية للتحقيقات الخاصة التابعة للشرطة العسكرية، والوحدة القطرية للتحقيقات التابعة للشرطة، مما أسفر عن اعتقال عقيدين ومقدمين ورائد وملازم اول ومساعد اول وجندي، عدا ثمانية مدنيين، أحدهم طبيب. ويعتقد الجيش بأن عدد المعنيين قد لا يزيد على ٦٠ شخصاً معروف عنهم ضلوعهم، فيما أوضح ان الرشاوى كانت تصل عشرة آلاف دولار عن الفرد (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٩/٨).

علّق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على الفضيحة بأنها «بالغة الخطورة»، خصوصاً انها تمّت على ايدي ضباط من الجيش الاسرائيلي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٩/٧). وتكلم رئيس الاركان، دان شومرون، في الاتجاه عينه، فاعتبر مسلك الضباط المعتقلين خيانة للامانة وعاراً على الجيش. وأوضح ان هذه هي المرة الاولى التي يحدث فيها مثل هذا التصرف، المتجسد في شبكة ضخمة، حسب قوله. ووعد بالتعامل، بشدة، مع «القلة المنحرفة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٧). هذا، ورأى بعض المراقبين ان عملية التسريح المزورة تمّت، جزئياً، بدافع تجنب الخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، خصوصاً بعد ارتفاع مدة خدمة الاحتياط هناك الى ما يزيد على ٦٠ يوماً (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٩/١٧). وعبّر عضو الكنيست، ران كوهين، عن ذلك بالتأكيد ان اللوم لا يقع على عاتق قيادة الجيش، بل على عاتق الاحتلال المستمر لتلك المناطق (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/٦).

في غضون ذلك، أشار قائد الشرطة العسكرية، العميد اميل اليميلخ، الى نشاطات جهازه الاخرى منذ بداية السنة الحالية، فأوضح ان ٢٣ جندياً قتلوا، أو توفوا، في ظروف غير قتالية، خلال الشهور الستة الاولى من العام ١٩٨٨. وتوزع هؤلاء بين ثمانية انتحروا، وثمانية قضوا بحوادث تدريب وسلاح، وسبعة بظروف أخرى، احدهم قضى قتلاً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٥). كما أشار اليميلخ الى وقع الانتفاضة الفلسطينية على الجيش الاسرائيلي؛ اذ أكد انه يتم ارسال ٣٠٠ من افراد الاحتياط شهرياً لتشغيل السجون، فيما تضاعفت حالات التحقيق في المخالفات، وازداد عدد الفارين من الخدمة الى خمسة الآف، وقد أدى ذلك الى احتجاز ٢٥١٣ جندياً بمخالفات انضباطية، وفتح ٢٨٨ ملف تحقيق باختفاء الاسلحة، مما تسبب في احكام بخمسة وستين جندياً (**فلسطين الثورة، نيقوسيا**، ١٩٨٨/١٠/٢). ويأتي ارتفاع عدد الفارين على الرغم من انخفاض عددهم في المنطقة الجنوبية الهادئة، حيث حدثت هناك ٨٢ حالة فرار خلال النصف الاول من العام الحالي، مقارنة بـ ٢٦ حالة في العام ١٩٨٧ (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٢١).

على صعيد آخر، استلم سلاح البحرية الاسرائيلي زورق «دفورا» جديداً، في تشرين الاول (أكتوبر). وهذا الزورق هو هجومي، سريع، مزود بالمدافع الرشاشة والصواريخ المضادة للسفن؛ وهو الاول الذي يدخل الخدمة الفعلية من ضمن صفقة قوامها ستة زوارق تعاقد سلاح البحرية على شرائها في آذار (مارس) ١٩٨٧، وذلك للاستخدام ضد العمليات الفدائية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٩/١٠). ويأتي هذا التطور في اطار برنامج تحديث القطع البحرية التي يصل عمر بعضها الى عشرين سنة، حسب تصريح قائد السلاح، اللواء ابراهام بن ـ شوشان (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٢٤). واوضح ان زوارق دفورا ستحل محل الزورق الاقدم «دبور»، وان مختلف القطع ستتزود بصواريخ «باراك» للدفاع الجوي الموضعي، فيما أكد ضرورة التعاقد مع احواض بناء السفن المحلية والاجنبية لانتاج الزوارق الصاروخية (اشارة الى ساعر ـ ٥) والغواصات حسب البرنامج الموضوع، وضمن حدود الميزانية المرصودة.

الصناعة العسكرية

فيما تضطر اسرائيل، لأسباب متنوعة تتراوح بين شروط المعونة المالية الاميركية وعدم كفاية الاحواض المحلية في حيفا، الى البحث عن بناء زوارقها وغواصاتها الجديدة في اميركا واوروبا، تسعى الى تثبيت اقدام صناعتها العسكرية في مجالات اخرى. وقد تكللت جهودها بنجاح هام له ابعاد سياسية خطيرة، حين قرر وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، تمديد صفة الحصانة الدبلوماسية لبعثتي الاقتناء والتسويق